

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



- Fax -

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

Ref.: 532

QAT 1/2012

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations office and Other International organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights - Special Procedures of the Human Rights Council, and has the honor to refer to the joint letter, dated 21 December 2012, addressed by Mrs. Farida Shaheed, Special Rapporteur in the field of cultural rights; Mrs. Gabriela Knaul, Special Rapporteur on the independence on judges and lawyers; and Mr. Frank La Rue, Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to the freedom of opinion and expression, to the Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva and other International Organizations, concerning the case of the Qatari national Mr. Mohammed al-Ajami.

In response to the abovementioned letter, I have the honor to attach herewith a copy of the letter of reply, dated 14 February 2013, addressed by the competent authorities of the State of Qatar, to the honorable Special Rapporteurs in the fields of cultural rights; the independence on judges and lawyers; and the promotion and protection of the right to the freedom of opinion and expression.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations office and Other International organizations in Geneva, avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights - Special Procedures of the Human Rights Council, the assurances of its high consideration.

Geneva, 14 February 2013

Enclosure:

Copy of the original letter in Arabic;
Unofficial English translation of the letter;

[Handwritten signature]

OHCHR REGISTRY

15 FEB 2013

Recipients: *[Handwritten signature]*
[Handwritten signature]
.....

Office of the High Commissioner for Human Rights
Special Procedures of the Human Rights Council



التاريخ: ٢٠١٣/٠٢/١٤

الرقم:

السيدة/ فريدة شهيد/ المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية
السيدة/ فابريلا كنول/ المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين
السيد/ فرانك لارو/ المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
جنيف

تحية طيبة وبعد...

أشكر سعادتكم على رسالة الادعاء الموجه من قبلكم لسعادة المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بجنيف بشأن الحكم الذي صدر بالسجن مدى الحياة على المواطن القطري محمد راشد حسن ناصر العجمي.

واسمحوا لي أن أفيدكم بالإيضاحات التالية:

- النيابة باشرت التحقيق مع المذكور أعلاه في القضية رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١١/١٧ وخضع لجميع مراحل التحقيق والاحالة بموجب قانون الإجراءات الجنائية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤ وقانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ وفي حضور محاميه وفقاً للمادة (١٠٢) من قانون الإجراءات الجنائية. وكان المتهم قيد الحبس الاحتياطي بموجب المادتين (١/١١٠-١/١١٧) من قانون الإجراءات الجنائية، وأمرت المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة العامة بمد فترة الحبس الاحتياطي لمدد متعاقبة عملاً بالمادة (٢/١١٧) من قانون الإجراءات الجنائية وحتى إحالته للمحاكمة في ٢٠١٢/٣/٧.
- وفقاً لإجراءات التحقيق، تم توجيه لائحة اتهام بحق المذكور وأدلة الإثبات عليها ومن ثم أحيل إلى المحكمة عملاً بالمادتين (١/١٥٠ و ١/١٥١) من قانون الإجراءات الجنائية بعدة تهم من ضمنها التحريض بإحدى طرق العلانية على قلب نظام الحكم في البلاد ويعاقب



قانون العقوبات القطري على هذه الجرائم بعقوبات تصل إلى الحبس المؤبد بحسب المواد (١٣٤ و ١٣٦).

• نطقت هيئة المحكمة علناً بدرجتها الابتدائية (محكمة الجنايات) بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢ بحكم أولي يقضي بالحبس المؤبد وذلك وفقاً للعقيدة الحرة التي قامت لدى المحكمة وفي ضوء الأدلة المشروعة التي طرحت أمامها عملاً بالمادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية.

• محاكمة المتهم تمت وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، حيث كفلت للمتهم كافة الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع وتوفير محامي للمتهم وفقاً لنص المادة (٢٢١) من قانون الإجراءات الجنائية، وقضت المحكمة بحكمها بعد سماع مرافعة النيابة العامة ودفاع محامي المتهم ومنحته أجلاً لتقديم مذكرة مكتوبة بناءً على طلبه، وتضمن حكمها الأسباب التي بني عليها الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التي استخلصت منها الإدانة ونص القانون الذي حكم بموجبه عملاً بالمادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بعد فصلها في جميع الطلبات التي تقدم بها دفاع المتهم عملاً بالمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية، وبما يتيح لمحكمة الأعلى درجة وهي محكمة الاستئناف من مراقبة حكمها حال استئنافه، إضافة إلى ذلك فقد كانت المحاكمة علنية وحضرتها منظمات المجتمع المدني.

• طعن المتهم بالاستئناف على الحكم الابتدائي الصادر ضده وحدد لنظر طعنه جلسة ٢٠١٢/١٢/٣٠ أمام محكمة الاستئناف المختصة بموجب المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية. وقد نظرت محكمة الاستئناف المختصة الطعن المقدم من المتهم وبعد سماع طلبات المتهم تم تحديد جلسة ٢٠١٣/١/٢٧ لتقديم النيابة العامة ودفاع المتهم مرافعتيهما في القضية وتم حجز القضية للنطق بالحكم.

• رداً عما أثير بتنفيذ المتهم للحبس الاحتياطي بصورة انفرادية ومنعزلة فالثابت من محاضر التحقيقات التي أجريت مع المتهم وفي حضور محاميه عدم صدور أي قرار من النيابة العامة بتنفيذ المتهم بقرار الحبس الاحتياطي بصورة انفرادية أو عزله عن الآخرين. وقد تقدم دفاع المتهم بشكوى مؤرخة في ٢٠١٢/٠٢/١٩ لسعادة النائب العام لدولة قطر بالتماس إلغاء الحبس الانفرادي للمتهم واعادته إلى حبس الموقوفين، وقد أمر سعادة النائب



العام بناءً على ذلك بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/٢٠ بتطبيق القانون ومنع أي تجاوز من قبل إدارة السجن.

• أصدرت نيابة أمن الدولة كتابها المؤرخ في ٢٠١٢/٠٢/٢٣ لمدير السجن المركزي بأن يتم تنفيذ الحبس الاحتياطي للمتهم وفقاً لقانون المؤسسات العقابية والإصلاحية بعدم حبسه انفرادياً ما لم تتوافر الشروط اللازمة لذلك والإفادة عن كيفية تنفيذ المتهم للحبس الاحتياطي وذلك للبت في طلب دفاعه. وبناءً عليه ورد كتاب مدير إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/٢٨ متضمناً عدم صحة ما ورد بعرضتي دفاع المتهم التي صورتنا وضع المحبوس على أنه يقضي عقوبة تأديبية بالحجز الانفرادي حيث تم التأكيد على أن المتهم يسمح له بالخروج يومياً للفناء الرياضي لممارسة الرياضة والسماح له بالزيارات والاتصال الهاتفي كما أنه مسموح له بشراء أي احتياجات من المقصف (كافيتيريا) وشراء المأكولات من خارج المؤسسة على حسب رغبته إضافة إلى الوجبات المجانية التي تصرفها المؤسسة بالإضافة إلى ارتداء الملابس الشخصية وقراءة الصحف والكتب وله جميع الامتيازات والضمانات التي تمنح للمحبوسين احتياطياً ولا تمنح للمحبوسين انفرادياً وأن ما ورد بعرضتي دفاع المتهم مخالف للواقع.

واسمحوا لي أن أؤكد لسعادتكم بأننا نضع نصب أعيننا التزاماتنا بموجب المواثيق والمعايير العالمية لحقوق الإنسان والعمل على تنفيذها بالشفافية المطلوبة إيماناً منا بأن مسائل حقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية في سياسات الإصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة.

ونؤكد لكم في الختام استعدادنا التام للحوار حول هذا الموضوع وأي موضوعات أخرى تقع في إطار اهتمامنا المشترك في سبيل كفالة حقوق الإنسان واحترامها.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

خالد بن جاسم آل ثاني

مدير مكتب حقوق الإنسان

Unofficial translation

Date: 14.02.2013

**Ms. Farida Shaheed, Special Rapporteur in the field of cultural rights,
Ms. Gabriela Knaul, special Rapporteur on the independence of judges and
lawyers,
Mr. Frank La Rue, Special Rapporteur on the promotion and protection of
the rights to freedom of opinion and expression
OHCHR- Geneva**

Excellencies,

I thank you for the joint allegation letter you addressed to Her Excellency the Permanent Representative of the State of Qatar in Geneva with regard to the sentencing to life imprisonment of the Qatari Citizen Mr. Mohamed Rashid Hassan Nasser al-Ajami.

In this respect, we would like to bring to your attention the following information:

- On 17.11.2011, prosecutors began investigating with the above-mentioned person in the issue number 540 of 2011, through all stages of investigation and referral under the Code of Criminal Procedure number 23 of 2004, and Penal Code number 11 of 2004 with the presence of his lawyer pursuant to the article 102 of the Code of Criminal Procedure. He was held under provisional detention in accordance with articles 110/1/117-1 of the Code of Criminal Procedure. At the request of public prosecution, the competent court ordered the extension of his provisional detention for successive periods pursuant to article 117/2 of the Code of Criminal Procedure until his transfer to the court on 07.03.2012.
- According to investigative procedures, a bill of indictment was issued against him along with relative evidence. Then he was referred to the court pursuant to articles 150/1 and 151 of the Code of Criminal Procedure accusing him of several charges, including the use of public means to incite the overthrow of the ruling system in the country. These charges are punished by up to life imprisonment in accordance with articles 6, 134 and 136 of Qatar Penal Code.
- On 29 November 2012, the Criminal Court (First Instance) pronounced publicly a preliminary decision sentencing him to life imprisonment, based on its free conviction and the legitimate evidence presented before it pursuant to article 232 of the Code of Criminal Procedure.

- His trial was conducted in accordance with international standards on fair trial. Indeed, the Court guaranteed for him the right to exercise his right to defense and to be assisted by a lawyer according to article 221 of the Code of Criminal Procedure. The Court delivered its sentence after having heard the prosecution's address and the defense pleading. At his request, the Court granted him an appointed time to provide a written note. The Court's decision stated the grounds of the incident requiring punishment, the evidence presented, as well as the text law under which he was sentenced pursuant to article 239 of Code of Criminal Procedure, which allows the Court of Appeal to consider this sentence when the judgment is appealed. Moreover, the trial was public and attended by civil society organizations. The concerned person interjected appeal of his sentence and a session of the Court of Appeal was scheduled on 30.12.2012 in accordance with article 272 of the Code of Criminal Procedure. The competent Court of Appeal considered the appeal of the accused. And after hearing his requests, a session was held on January 27, 2013 in order to hear the prosecution's address and the defense pleading. The court suspended the procedures in order to deliver the sentence.
- In response to the allegations that the accused person was held incommunicado and solitary confinement, the records of investigations conducted with him in the presence of his lawyer confirmed the absence of any decision of the public prosecutor that the accused person be held incommunicado and solitary confinement. On February 19, 2012, his defense sent a complaint letter to HE the Attorney General of the State of Qatar seeking the conversion of his solitary confinement to arrested persons imprisonment.
- Accordingly, HE Attorney General ordered on February 20, 2012 the application of the law to prevent any abuses by the prison administration.
- The State Security Prosecution addressed a letter dated 23 February 2012 to the Director of the Central Prison asking for the application of provisional detention according to the law of Penal and correctional institutions, not to hold the concerned person in solitary confinement unless the necessary conditions are met, and to report on his provisional detention so that the request of his defense could be considered. Accordingly, the reply of the Director of the Penal and Correctional institutions Department was issued on February 28, 2012 confirming the lack of accuracy of the defend pleading concerning the accused detention in solitary confinement. The letter also confirmed that the accused was allowed to go every day to the sport centre, have family visits, use the telephone, buy his needs from the cafeteria and buy food from outside the institution, in addition to the free meals provided by the institution. He also was allowed to wear his personal clothes, read newspapers and books. He enjoyed all the

privileges and guarantees granted to provisional detainees and not to those held incommunicado and solitary, which confirms that the defense pleading was contrary to the reality.

I would like to reaffirm to your Excellency that we keep in mind our obligations under international conventions and standards related to human rights and their implementation with required transparency, considering that human rights issues are the backbone of the comprehensive reform politics conducted by our State.

Finally, we assure you of our full readiness for dialogue on this issue and any other topics within the framework of our common interest, to ensure human rights respect.

Please accept, Excellencies, the assurances of my highest consideration.

Khalid bin Jassim Al-Thani
Director of Human Rights Bureau

-/A.M

